عرض

أحكام أسرية

مبنية على قواعد فقهية استصحابية

مع ما تأخذ به مدونة الأسرة المغربية

الدكتور: سعيد اجديرا

مقدمة:

الحمد لله وحده ولا رب سواه، نَحمده تعالى ونشكره على نِعمه التي لا تُحصى. ومن أفضلها نعمة الهداية إلى طلب العلم الشرعي، من أجل استيعاب مصادره الشرعية وقواعده الكلية، استيعابا يتماشى مع مقاصد التشريع الإسلامية.

والصلاة والسلام على رسول الله، الذي ضبط جزئيات الشريعة بكلياتها، لكي تكون شريعة صالحة لكل زمان ومكان وحال.

أما بعد:

فإن كتابي هذا، مستخلص من كتاب لي سابق بعنوان: "القواعد الفقهية المبنية على الاستصحاب". تلك القواعد التي تحيط بطبيعتها بأبواب فقهية عديدة، مما قد يصعب معه استيعاب تطبيقاتها الكثيرة، من طرف بعض المطلعين عليها كما علمت. ومن الأسباب أيضا، أنها قواعد لا تدرس كثيرا في مناهجنا التعليمية. فكان لازما، أن أفكر في تبسيط فروعها وجزئياتها ما أمكن. وقد وقع اختياري، على جمع ما يهم موضوعا معينا فيها.

من تم، كانت البداية بموضوع الأسرة، من أجل ضبط أحكامها بقواعدها الفقهية عموما وبقواعد الاستصحاب الأصلية خصوصا. ومن أسباب اختيار موضوع الأحكام الأسرية، الاهتمام حاليا بقضايا الأسرة دائما، بسبب الآفات التي صارت تعاني منها الأسر كثيرا. والأسرة هي نواة المجتمع، لا صلاح له بدون صلاحها. وفي قواعد فقهنا الإسلامي، ما يكفي لإصلاح الأسرة والمجتمع معا.

لكن الاختيار جاء أيضا منسجما، مع اهتمامات محترف الوساطة الاجتماعية في كلية

الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك بالدار البيضاء. فهو من المحترفات النشيطة نظريا وعمليا، لأنه يهتم بقضايا الأسرة إلى أقصى حد، مُسهما في تكوين وسطاء اجتماعيين محترفين، من بين طلبة مسار وساطة اجتماعية في مسلك الدراسات الإسلامية، أكثر من غيرهم.

وسبب الانسجام، أن الوسيط الاجتماعي المنتظر، يحتاج إلى ثقافة فقهية تؤهله أكثر للقيام بمهامه الإصلاحية في النزاعات الأسرية. فيكون هذا الكتيب بقواعده الكلية مما يساعده، لا بالضرورة لأنْ يصير فقيها، بل على الأقل لأنْ يُصبح مستوعبا للنزاعات، استيعابا فقهيا شاملا وشموليا. وبه يصير وسيطا اجتماعيا، قريبا أكثر من التوفق عمليا.

لكنه كُتَيب، ليس خاصا بهذه الفئة فقط، بل هو عام، لأن الثقافة الفقهية تهم الجميع. وهذا العموم، يشمل بالخصوص المهتمين بالفقه الإسلامي، المقارن بين المذاهب الخمسة المعتبرة[1].

ومما يزيد في الأهمية، عَرض المقارنة على مدونة الأسرة الحالية. فنتعرف أكثر على اختياراتها الفقهية، التي باستيعابها نستوعب عدة قضايا أساسية. ويبقى في المسائل الفقهية الشرعية، تَمايز الاختصاص بين الناحيتين الفقهية والقانونية. والأخذ هنا بالفتوى، وفق المذهب المالكي، هو المعمول به في المملكة المغربية.

فأدعو الله بادئا، أن يُوفقني للصواب دائما.

[1] بإضافة المذهب الظاهري، دون اعتبار أي مذهب شيعي، لأن في مذاهب الشيعة انحرافات عقائدية وإشكالات فقهية، مرتبطة أساسا بعقيدتهم عصمة الأئمة والمرجعية.

توطئة:

الجواب الكافي عن شبهة المقارنة بين الشريعة والقانون الوضعي.

خلاصة هامة:

القوانين الوضعية ليست مُلزمة قانونا فقط، بل أيضا شرعا. ولا يقدح لفظ الوضعي في القانون أبدا، وإنما يقدح فيه أن يكون غير شرعي تماما. فوجب التمييز بين الوصفين، إذ لا إشكال في الوضع، بل في مخالفة صريحة للشرع. ولا يتجرأ قانون في دستوره الإسلام هو الدِّين، على مخالفته عن عمد، ولو في بعض الأحيان.

وفيما يخص مدونة الأسرة المغربية، فإنها مدونة قانونية، إلا أن ذات امتدادات شرعية. فقد نصت واضحة في آخرها، بالمادة 400: "كل ما لم يرد به نص في هذه المدونة، يرجع فيه إلى المذهب المالكي والاجتهاد الذي يراعى فيه تحقيق قيم الإسلام في العدل والمساواة والمعاشرة بالمعروف".

لذا، كانت مدونة للأسرة بنظرة شمولية. والأهم أن لها اختيارت متميزة، من مقاصدها الحفاظ ما أمكن على شمل الأسرة المغربية.

خاتمة:

بلا شك، توجد في مضمون هذا الكتيب الموجز، عدة خلاصات أساسية. لكن من أهمها:

1) إن عرض أحكام أسرية مبنية على قواعد فقهية استصحابية، مع منهجه المقارن بين المذاهب الفقهية الخمسة المعتبرة، بإضافة المذهب الظاهري، مفيد لتكوين ملكة اجتهادية كلية واستيعاب القضايا والمسائل الجزئية. وقد كان العرض أفيد، بإيراد ما تأخذ به مدونة الأسرة المغربية، مما يؤكد أهميته للقضاة أيضا.

فصار عرضا فقهيا، يوازي بين النظري والواقعي حتما. لكن لا تناقض مع طبيعته الشرعية، بإيراد مواد قانونية. فالقانون لا ينتقص منه بأنه وضعي، بل فقط إذا كان غير شرعي. ولا يمكن في الدستور المغربي، إلا أن يكون الشرعي. وبالأحرى كما في المدونة، إذا كان مستمدا من الفقه الإسلامي.

2) لقد ظهر اهتمام مُتزايد بنظرية التقعيد الفقهي، في سياق مشروع فقه الكُليات، الذي يتطلب تكثيف الجهود العلمية. فكان هذا البحث، لَبنة من لَبنات المشروع الأساس، لانتظام الفقه الإسلامي سواء القديم منه أو الحديث، في سائر الأحكام وفي أحكام الأسرة بالذات.

فكانت هذه الغاية الخاصة بحق أساسية، لأن عليها تتأسس بقوة، الأسرة لا فقط المغربية، بل كل أسرة مسلمة. لكن لا وصول إلى غاية بدون وسائل عملية، والوسيلة هنا الأساسية بتكوين مختصين، يجمعون بين الثقافة الفقهية السليمة والمؤهلات المهنية المتينة.

ختاما أرجو من الله عز وجل، أن يكون الصواب عندنا جميعا، أكثر من الخطأ دائما.

وآخر دعوانا بعد الختم بالصلاة والتسليم على سيد المرسلين، أن الحمد لله رب العالمين، الذي يُوفق للتفقه عبادَه المخلصين.

محتويات الكتاب:

مقدمة: **2**

توطئة: **4**

الجواب الكافي عن شبهة المقارنة بين الشريعة والقانون الوضعي. **4**

المطلب 1: قاعدة اليقين لا يزول بالشك. ..... ERREUR ! SIGNET NON DEFINI.

خاتمة: **5**

محتويات الكتاب: **6**

الدكتور: سعيد اجديرا.

المشرف على محترف الوساطة الاجتماعية.

دكتوراه الدولة في الدراسات الإسلامية.

أستاذ باحث ومحاضر.

ممارس للتدريس والإدارة التربوية.

خطيب واعظ ومؤطر.

للتواصل: jdiras@hotmail.com.

بحثي هذا، مستخلص من كتابي "القواعد الفقهية المبنية على الاستصحاب"، الذي أصله من رسالة جامعية لنيل دكتوراه الدولة في شعبة: الدراسات الإسلامية، تخصص: الفقه والأصول، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك–الدار البيضاء، جامعة الحسن الثاني/المحمدية، المغرب.